مقومات الاقتصاد الجزائري في نهاية العهد العثماني

Foundations of the Algerian Economy at the End of the Ottoman Era

د. مبارك شودار[1]

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط – الجزائر

m.chouder@crsic.dz

تاريخ الارسال: 29 /2024/03 تاريخ القبول: 19 /2024/12 تاريخ النشر: 03 /2025/03

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية التطرق للتاريخ الاقتصادي للإيالة الجزائرية، ومحاولة البحث في جوانب النظام المالي ومقوماته الأساسية في الجزائر خلال المرحلة الأخيرة من العهد العثماني، وهي مرحلة جد حساسة لأنها فترة انتقالية من الجزائر العثمانية لدائرة الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، ويرتكز هذا البحث في عمومه على التعريف بأهم دعائم الاقتصاد الجزائري خلال فترة وجيزة أعقبت سقوط الإيالة في براثن الاحتلال الفرنسي، وتهدف هاته المقالة العلمية تتبع أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة تاريخية جد حرجة ،من خلال التطرق لأهم الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري ومقوماته بما فيه المجال الزراعي والفلاحي والصناعة والحركة التجارية سواء المحلية أو الدولية .ومحاولة تتبع التطورات والتقلبات التي شهدها القطاع الاقتصادي الجزائري خلال المرحلة الأخيرة من الوجود العثماني

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري الجزائر العثمانية الزراعة الصناعة التجارة الجزائرية الصادرات الجزائرية

Abstract:

This research paper aims to address the economic history of the Algerian eyalet and try to research aspects of economic life and its basic components in Algeria during the last stage of the Ottoman era, which is a very sensitive stage because it is a transitional period from the Ottoman circle to the French occupation circle in 1830 AD, and this research is based in general on introducing the most important components of the Algerian economy during a short period following the fall of the eyalet in the clutches of the French occupation, and this research paper aims to follow the most important developments witnessed by the Algerian economy during the Very critical history, by addressing the most important basic pillars of the Algerian economy and its components, including the agricultural and agricultural field, industry and commercial movement, whether local or international, and trying to track the developments and fluctuations witnessed by the Algerian economic sector during the las

Key words Algerian economy Ottoman Algeria Agriculture Industry Algerian

1 – **المؤلف المراسل: شودار مبارك**، الإيميل: **m.chouder@crsic.dz**

مقدمة:

مرت السلطة الزمنية الجزائرية في أواخر العهد العثماني المجيد بظروف جد صعبة مست جميع مجالات الحياة ورغم الإصلاحات التي قام بها بعض رجالات الدولة أمثال الداي محمد بن عثمان لإنقاذ البلاد إلا أن نتائجها كانت غير مرضية ولا تعكس الطموحات العامة لرجالات الدولة ولا في صالح البلاد، والجدير بالإشارة إليه أن هاته الإصلاحات جاءت في وقت غير مناسب، خاصة بعدما تهاوت جميع القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الإيالة الجزائرية، ومن جهة أخرى تكالبت الدول الأجنبية وطمعت بالإيالة الجزائرية بغية احتلالها والاستفادة من خيراتها وإمكانياتها

تعد مرحلة الدايات آخر مراحل الحكم العثماني بالجزائر إحدى المراحل الخطيرة و الحساسة بالنسبة للإيالة الجزائرية، حيث شهدت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة جملة من التغيرات والتطورات التي مست مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية ، مما أهلها بأن تكون المرحلة الأكثر تأثيرا والأشد وقعا على المسار التاريخي للإيالة الجزائرية وتطوراتها خاصة في الجانب السياسي والاقتصادي.

حمل الحكام العثمانيين في الجزائر ابتداء من سنة 1671م لقب الدايات، وتعني هذه الكلمة قائد القيادة باللغة التركية العثمانية1، وقد يتعدى مدلولها لتشمل في بعض الأحيان معنى الأب أو الخال2 ويعتبر الداي محمد بكطاش أول من حمل هذا اللقب في إيالة الجزائر ، وتشير الدراسات التاريخية على أن هذا اللقب لم يكن حكرا على حكام الجزائر خلال العهد الأخير من الحكم العثماني، بل تعدى الحدود القطرية للإيالة ليشمل أمراء الإيالة التونسية المجاورة ، ويؤكد هذا الطرح المؤرخ التونسي "ابن أبي الضياف" في قوله: «...أن سنان باشا نظم...في تونس وجعل كل منهم أميرا سمي الداي لقب يشعر بالعظمة...»

ومما لاشك فيه أن نظام الحكم العثماني في إيالات شمال إفريقيا كان متشابها إلى حد بعيد سواء في النظام السياسي أو الإداري، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى خضوع هذه الإيالات إلى نفس المشرع وهو السلطة العثمانية، والتي سنت قوانين إدارية وسياسية موحدة لإيالاتها بشمال إفريقيا.

أوجه الاقتصاد الجزائري

يؤكد ابن خلدون بأن الاقتصاد لا يخرج عن ثلاثة أوجه فالوجه القديم الأول في اعتقاده هو الفلاحة أو المجال الزراعي وقد وصفه بالنشاط الفطري والطبيعي والبسيط ،فهو حسب تفكيره لا يحتاج الى علم دقيق أما النشاط الثاني فهو الصناعة أو ما يدل عنها وقد ربطها وأقتصرها على ساكنة المدن والحواضر وأشترط فيها العلم والفكر ،ونستغرب هنا احتكار ابن خلدون للمجال الصناعي على فئة الحضر أو سكان المدن عن غيرهم ،وأعتقد أن هذا الاحتكار له ما يبرره إذ أن إمكانيات الصناعة ومجالها مربوطة بتوفر الإمكانيات في المدن والحواضر الكبيرة.

وقد وصفت التجارة في القاموس الخلدوني بأنها عملية تقوم على تحصيل فائدة مالية من خلال عملية البيع والشراء3 وبعد أن عرجنا على مختلف التعريفات اللغوية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في نضر إبن خلدون ،الأن سنعرج على ذلك بالتفصيل ونبين حالة هذه النشاطات الربحية الاقتصادية في الجزائر .

أولا: النشاط الزراعي والفلاحي

تعد الفلاحة النشاط الاقتصادي الأبرز الذي اعتمده معظم السكان خلال العهد العثماني، إلا أن الواقع الفلاحي والزراعي في الجزائر خلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني اصطدم بمجموعة من العوائق التي شكلت حائلا أمام انتعاشه وتطوره ،لقد أشار الكثير من المؤرخين لذلك الطمع الذي ميز بعض رجالات الدولة وأمرائها حول الأرض وملكيتها مما جعل ملاكها وخدامها يعمدون لإبعادها عنهم بشتى الطرق والأساليب والحيلولة دون مصادرتها، وعملوا على جعلها أوقافا إسلامية حتى لا يتسنى لرجالات الدولة امتلاكها أو نقلها لأنها أصبحت أراضي موقوفة محمية شرعا وقانونا .

تمتعت الأراضي الفلاحية في الجزائر بكل مقومات النجاح خاصة الخصوبة وحجم مساحاتها وتنوعها إضافة لاعتدال المناخ ،كلها عوامل ساهمت في تشجيع السكان لممارسة النشاط الفلاحي والزراعي ، كما سمح تنوع التضاريس أيضا بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية ،كل هاته الإمكانيات الفلاحية جعلت الأجانب يشيدون بالأراضي الجزائرية ،ويعجبون بها وقد عبر عن ذلك الكثيرين وأبدوا دهشتهم وإعجابهم بكمية الإنتاج ونوعيته وبكثرة المرتفعات وجودة أراضيها4 .

تعتبر أراضي متيجة والمناطق القريبة منها من أخصب أراضي الإيالة الجزائرية كما تميزت أراضي بايلك الشرق الجزائري بهذه الميزة وحسب بعض الإحصائيات فإن البايلك الذي عاصمته وهران كان إنتاجه ضعيفا ، ولم يكن إقليم أراضي المدية وضواحيها بأحسن من سابقيه 5، ومما تجدر الإشارة اليه في هذا الامر فإن الفلاحة الجزائرية قد عرفت بحيويتها وانتعاشها في كثير من الأحيان، وقد أبانت عن إنتاج كميات هائلة من مختلف الحبوب والمنتجات ، وقد ساهمت الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة في تشجيع تربية مختلف الحيوانات ، وهذا ما شهد به الأجانب الذين تفقدوا الإمكانيات الزراعية الجزائرية وقد عبروا عن ذلك بكثير من العجب والدهشة ، وقد دونوا في مقرراتهم وكتبهم كل ما يتعلق بالمجال الفلاحي والزراعي الجزائري ،وتضمنت مدوناتهم وصفا لمختلف المنتجات الفلاحية والحيوانية التي كانت تزخر بها الجزائر ، كما تطرق الأسير الإسباني هايدو بالتعليق على الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر خلال ذلك العهد.

ساهمت هاته الإمكانيات المادية المتاحة توفير أسباب وعوامل ازدهار المجال الزراعي، وأصبحت الإيالة الجزائرية تغطي احتياجاتها الغذائية وتحقق أمنها الغذائي وتساهم في إنقاذ فرنسا من المجاعة بعدما أرسلت لها حمولات من الحبوب ، وفي ذات السياق تمكنت الجزائر من تصدير حمولة تجارية من ميناء إقليم وهران قدرت بما يقارب النحو 250الف صاع من القمح في أواخر القرن 18للميلاد ، كما كانت الجزائر تقدم ضمانات لبعض الدول الأوروبية بتزويدهم بمادة القمح في حالة حاجتهم إليها ، وتفيد الكثير من الأبحاث والشهادات المدونة بأن النشاط الفلاحي في الجزائر كان مزدوجا يجمع بين المجال الزراعي و الحيواني بمختلف انواعه.

شهدت الأرض الجزائرية في العقود الأخيرة من العهد العثماني تذبذبا في كميات الإنتاج ومحدوديته نتيجة تخلي الفلاح الجزائري عن ممارسة مهنة الفلاحة ويعود ذلك لعدم اهتمام السلطة الزمنية بأحد المحاور الأساسية للاقتصاد الجزائري ،وهذا ما يفسر تزايد منحى حجم الضرائب المفروضة على الفلاحين مما انعكس سلبا على المجال الفلاحي، وقد حمل العديد من المعاصرين مسؤولية تدني النشاط

الفلاحي وتذبذبه للسلطة وأعوانها وتغطرس الإدارة في جباية الأموال مما ساهم في عملية الهجرة والنزوح الريفي سواء للمدن أو للجبال بعيدا عن أعين الإدارة مخلفين وراءهم أراضيهم الخصبة وسهولهم المنتجة وقد أدى هذا الوضع فيما بعد إلى تفاقم الأزمات وانتشار المجاعات.

شهدت الجزائر في مطلع القرن 19للميلاد مجاعة كبيرة ساهمت بشكل كبير في تدني مستوى المعيشة في كل أرجاء الإيالة الجزائرية، مما كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري خاصة بعدما زادت وغلت أسعار القمح بأضعاف سعره الحقيقي المعتاد وقلت وكادت تختفي من السوق الجزائرية، هذا ما دفع بأعلى سلطة في البلاد إلى إعطاء أوامر بضرورة جلب حاويات كبيرة من الحبوب واستيراده من مختلف مصادره المحلية أو الأجنبية وضبط سعره ب28فرنكا للصاع ،وكإجراء احترازي سهر على تأمين المخازن وحمايتها من عمليات السطو والنهب والسرقة ،وقد أثبتت بعض التقارير دور الجوائح الطبيعية ومساهمتها في دفع عجلة المجاعة حيث تفيد هذ التقارير تأخر الكثير من الفلاحين في حصاد غلتهم بسبب انتشار الجراد مما تسبب في سقوط المحاصيل وفسادها .

لقد كان لهذا الوضع تداعيات كبيرة على مستقبل الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، فقد أدت هذه الحالة الكارثية إلى انتشار موجة من الخوف والفزع في الأوساط الشعبية الجزائرية ما دفع ببعض الفقراء الى مغادرة مساكنهم والهجرة من أقاليمهم جراء ما لحق بهم من ضعف ورهبة وجوع، ولأهمية هذا الحدث وحجم كارثيته على المجتمع الجزائري قام أحد المؤرخين الجزائريين بتصنيف كتاب تاريخي يهتم بهذه الحالة ويسجل أحداثها ونتائجها ويهتم بتطوراتها .

وقد أكد هذا الأخير في كتابه أن عوامل تلف الإنتاج الزراعي قد استمرت في إقليم الشرق الجزائري مدة قاربت الثلاث سنوات متواصلة ، ومن جهة أخرى لعبت الجوائح الطبيعية دورها أيضا فقد كان لجائحة الجراد التي نزلت على الإقليم نتائج سلبية على المجال الزراعي لقد كانت السلطة الزمنية في الجزائر على علم بكل التطورات التي مست البلاد لذا أدرك الداي مبكرا صعوبة الموقف ورفض بيع الحبوب أو مقايضتها سواء داخليا أو خارجيا ومنع تصديرها من كل الأقاليم التابعة للإيالة وفي المقابل شجع على جلبها من الخارج لتوفير حاجة السكان والأهالي ،

ارتكب بعض رجالات الدولة هفوات كثيرة وأخطاء جسيمة وذلك حينما سمحوا للتجار اليهود ببيع القمح الجزائري وتصديره لمختلف الدول الأجنبية والأوروبية وفي المقابل وضعوا عراقيل كثيرة أمام بيعها في السوق الجزائرية ، مما ساهم في ندرتها عند عامة الناس وأعتبر هذا الإجراء سببا مقنعا لدى الكثير في عدم توفرها ،ويذهب أحد الكتاب إلى أبعد من ذلك حينما يحمل مسؤولية ندرة هذه المادة للحالة السياسية المتدهورة وانعدام حالة الاستقرار نتيجة الثورة التي قامت بها الطريقة الرحمانية في الشرق الجزائري **1**

ثانيا: الحرف اليدوية والصناعية في الجزائر:

لم تكن الحرف اليدوية والصنائع في الجزائر بأفضل حال من النشاط الزراعي، حيث لم ترتق الصنائع والحرف اليدوية في مجملها الى المستوى العالمي الذي ميز ذلك العصر ولم تواكب الحرف والصناعات العالمية والأجنبية خاصة خلال العقود الأخيرة للعهد العثماني، وقد ساعد توفر المواد الأولية الخام على انتشار الصناعات اليدوية المحلية، وقد اختلفت كل منطقة عن الأخرى بحرفتها الخاصة بها، فمثلا كانت صناعة الأغطية الصوفية من نصيب تلمسان في أقصى غرب الجزائر.

وعرفت قلعة بني راشد بحياكتها الرائعة لمختلف الزرابي البهية والتي جمعت بين ذوق الأسلوب وجمال الشكل وعراقة الأصل وكل فن له ما يبرره، كما كان للصناعة الجلدية حضورها القوي من خلال المحافظ والسروج والاحزمة ،لقد كان لوفرة المواد الأولية المادية الحرفية والصناعية دورا فاعلا في جعل الإيالة الجزائرية رائدة في المجال الاقتصادي من خلال ممارسة عملية التبادل التجاري، وقد أوضح أحد المؤرخين الأمريكيين صادراتها إلى أوروبا والمدن الشرقية للدولة العلية العثمانية، وقد أشار الى مختلف صادراتها وأقتصر الحديث على مختلف المنتوجات الأساسية للحرف والصنائع اليدوية إضافة الى المنتوجات الزراعية والفلاحية.

ومن جهة أخرى استطاعت الإيالة الجزائرية أن تكون طرفا فاعلا من خلال احتكار بعض الصناعات وجعلها صنيعة جزائرية خالصة خاصة على المستوى الإقليمي والجهوي وتبوئها أعلى المراتب في بعض الصناعات النسيجية ،وبقيت هاته الصناعة محل تنافس بين الإيالتين الجزائرية والتونسية ردحا من الزمن الى أن سنحت الفرصة للإيالة التونسية بإعادة إحكام سيطرتها على هذه الصنعة في ظل توفر ظروف وأسباب مناسبة وقد اختصت مدينة الجزائر وتلمسان وقسنطينة بصناعة الحلي الذهبية، رغم المنافسة اليهودية التي كانت تريد احتكار هذه الصناعة ، و اختصت قرى جرجرة في صناعة الحلي الفضية.

مارس الجزائريون مختلف الحرف اليدوية و الصنائع المنتشرة في ذلك الوقت ولعل أبرزها الصناعات الفخارية الطينية بالإضافة الى حرفة الحدادة المتعلقة بالسيوف والخناجر والصناعات الحربية بكل متطلباتها، ولم يمنعهم ذلك من شغل وصناعة أدوات الإنتاج الفلاحي، وبالرغم من أن الظروف والإمكانيات متقاربة بين الأقاليم التابعة للإيالة إلا أن ذلك لم يمنع حصول تفاوت واضح فيما يخص الصناعة من مكان لآخر .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الإيالة الجزائرية كانت مهتمة بالمجال الحربي والعسكري بما يتماشى مع ظروف القرن التاسع عشر للميلاد ومن جهة أخرى اهتمت أيضا اهتماما بالغا بصناعة السفن الحربية والتجارية وقد اعتمدت لها أماكن مختارة لبنائها أو إعادة إصلاحها وقد توزعت هاته الأماكن بالأساس في سواحل الجزائر وأحوازها لما لهاته المدن من أهمية استراتيجية في سياسة الدولة الجزائرية وقد أمرت الإدارة بضرورة تعيين رجلا من ذوي الكفاءة بغية العمل على الاستفادة من الغابات الساحلية في إقليم الشرق الجزائري وقد كان لمادة الخشب المخصص لصناعة السفن أهمية بالغة في سياسة النظام الحاكم لأن الدولة لم تكن في غنى عن الأسطول البحري وخدماته الحربية الذي يكفل تحقيق السلم والأمن داخليا وخارجيا ، و ما يفسر اهتمامها المتزايد بهاته المادة الحيوية هو ذلك الإصرار الكبير على مادة الخشب ضمن بنود معاهداتها الدولية سواء في وقت الحرب أو السلم .

وقد حمل الكثير من المؤرخين السلطة العثمانية مسؤولية ندرة هذه المادة الحيوية ،وبالرغم من أهمية هذه المادة الحيوية لم تكن للسلطة سياسة واضحة لحماية مصادر هذه المادة ولم تتخذ أي موقف رادع في حق المستغلين العشوائيين للغابات الجزائرية، مما تسبب في ضياع حجم كبير منها في أوائل القرن 19للميلاد،نتيجة عمليات الاستغلال الغير ممنهجة والغير مدروسة، ونتيجة لهذه السياسة قطعت العديد من الأشجار لاستخدامها في بعض الصناعات .

وما يمكن قوله في الأخير أن ملف الحرف اليدوية والصناعة الجزائرية في العقود الأخيرة من العهد العثماني قد امتاز بالعديد من المميزات:

اعتبرت المواد الخام الأولية الموجودة مثل الصوف والجلود والأخشاب ركائز أساسية للقطاع الصناعي الجزائري خلال العهد العثماني

إغفال النظام السياسي الجزائري خلال العهد العثماني باب مهم و عدم انتهاج الحكومة الجزائرية خلال العهد العثماني سياسة الحماية الجمركية والعمل على تشجيع الاستيراد الخارجي.

تدخلت العديد من العوامل التي عاقت تطور وازدهار الصناعة الجزائرية ويمكن إيجازها فيما يلي :

*كثرة الضرائب المفروضة على الصناعة المحلية من طرف السلطة الجزائرية خلال الحقبة العثمانية بنسب جد عالية .

*ندرة الاستهلاك المحلي الجزائري نظرا لانخفاض وتدني القدرة الشرائية للسكان والمجتمع الجزائري.

*المنافسة القوية من طرف السلع الأوروبية للسلع الجزائرية المحلية والتي ظلت مرتبطة بالقدم دون أن يحاول أصحابها العمل على تطوير منتجاتهم وتحسينها .

ممارسة طائفة اليهود لعملية احتكار السلع و الصناعات كالمجوهرات والزجاج والساعات اليدوية ومختلف الصنائع والحرف التي برعوا فيها ، ومما تجدر الإشارة اليه أنه بالرغم من أهمية صناعة السفن والمدافع والبارود والصناعة الحربية عموما إلا أنها ظلت موكلة للأسرى المسيحيين والمتطوعين الأوروبيين وبعيدة عن الجزائريين وأعوانهم ،وفي نهاية العهد العثماني تناقص عدد الأسرى الأوروبيين نتيجة للمعاهدات والمواثيق الدولية ،فشلت وتعطلت هذه الصناعة المهمة وبذلك فقد القطاع الصناعي الجزائري ركن أساسي من أركانه الحيوية . ومما زاد الطين بلة ذلك التدهور العام الذي شهده القطاع الزراعي والحيواني مما أدى الى قلة المواد الأولية وارتفاع أسعارها مما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي العام.

ثالثا :التجارة الخارجية للإيالة الجزائرية:

عرفت التجارة الخارجية ركودا في أكثر الأحيان و لم ترتق للمستوى المأمول بسبب إهـــمال العلاقات التجارية الإقليمية مع إفريقيا أو الدولية مع أوروبا وذلك بسبب سيطرة عمليات الجهاد البحري فيما عرف بالقرصنة عند المسيحيين على النظام المالي للدولة الجزائرية، مما انعكس سلبا على الحياة العامة الجزائرية وأصبحت بذلك الجزائر تتذيل الترتيب العام في الميدان التجاري العالمي مقارنة بالدول الإقليمية والدولية ، وبسبب بعض الممارسات الجمركية السلبية لدى السلطة خلال العقود الأخيرة من العهد العثماني على المبادلات التجارية مع دول الخارج كل ذلك قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى أيضا على الزراعة فيها ، والجدول الآتي يبرز بوضوح حجم ونوع المبادلات التجارية للحكومة الجزائرية خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر .

جدول1: حجم ونوع المبادلات التجارية للحكومة الجزائرية خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر

الصادرات الجزائرية			السلع المستوردة		
حجم السلع	السلع	القيمة بالعملة الإسبانية	الدولة	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
20000	الصوف ومشتقاته	160000	مملكة انجلترا	بضائع مصنعة	500000
10000	جلود الحيوانات بمعدل 30 دولار للقنطار	80000	المدن الإيطالية	الحرير وخيوط مختلفة	
600	مادة الشمع ومنتجاتها	18000	ليفرنوا	سكر قهوة فلفل	300000
	ريش النعام ومواد أخرى مختلفة	15000	جنوة	بضائع مصنوعة	
المجموع الإجمالي		273000	فرنسا	قهوة، فلفل ومواد محلية	200.000
			موانئ شرق الدولة العثمانية	البسة حريرية ومواد خام	100000
			الممالك والمدن الإيطالية وفرنسا	أحجار كريمة بالإضافة لمادة الخشب والماس، وسبائك فضية	100000
			المبلغ الكلي		1.200.000

ومما يمكن أن نعلق به عن هذه الجداول هو أن المبادلات التجارية للإيالة الجزائرية كانت جد متواضعة ومحتشمة تراعي المصلحة العليا للنظام الجزائري بغية فتح المجال أمام ازدهار المنظومة الصناعية و التجارية، والملاحظ أن السياسة العامة التي كانت متبعة من طرف الدايات وأعوانهم هي المحافظة على رأس المال لكن في المقابل كان ذلك انعكاسا للاستراتيجية التجارية الفاشلة التي كانت متبعة مما فتح المجال أمام الأوامر المحلية والانطباعات الشخصية

أمضت الجزائر العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كان أبرزها وأكثرها مع فرنسا إلا أن هذه الاتفاقيات الممضاة بين الطرف الفرنسي والجزائري كان لها نتائج وخيمة على مستقبل التجارة الجزائرية العالمية وذلك نظرا للاستراتيجية الاحتكارية التي انتهجتها الشركة الملكية الإفريقية، حيث بادرت هذه الأخيرة الى احتكار معظم المواد التي كانت تنتجها الإيالة الجزائرية مما أهلها بأن تحظى بربح وفير نتيجة لتلك السياسة الاحتكارية ، واعتراف منها بفضل الجزائر عليها حكومة وأرضا وشعبا كتبت الشركة في سنة 1776م على ميدالية ذهبية الجملة التالية "مارسيليا تغنى بثروات إفريقيا"[2]

وقد نجحت الشركة الملكية الإفريقية من لعب أدوار متعددة كان أبرزها :

الأول: دور تجاري متعلق أساسا بالمنظومة الاقتصادية من خلال حيازة أملاك وإمكانيات الإيالة الجزائرية في الجهة الشرقية منها وأنصب تركيزها بالأساس على المناطق الغنية بالمرجان في جل المناطق الساحلية لشرق البلاد الجزائرية

الثاني: جعل الشركة الملكية الإفريقية أو فيما يعرف بالباستيون يؤدي دور سياسي استراتيجي وتحويل الشركة الى مركز خاص بالجوسسة وجمع المعلومات والأخبار والاطلاع الدائم على أخبار البلاد ،ومن جهة أخرى جعل المركز قاعدة أولية تموينية لرجال الحرب وللحملات البحرية، وكان صاحب هذه الشركة دائما يصر على أهمية الاحتفاظ بهذه المراكز خدمة لأغراض سياسية استعمارية وجعل الشركة التجارية وسيلة لتحقيق أهدافه المبيتة .

ومن ناحية أخرى فإن النشاط التجاري الفرنسي بالجزائر العاصمة وضواحيها فيظهر من خلال الدور والدكاكين المخول لها بالتجارة وهي في أساسها تعمل لصالح اقتصاد فرنسا تحت تأطير وخدمة رجالات المدن الفرنسية المختلفة كمجموعة الدور التابعة لباريس ومرسيليا وجيمون وبريمان، ومما تجدر الإشارة اليه ذلك التنافس التجاري الحاد بين الغريمين إنجلترا وفرنسا حول محاولة كل طرف الاستفادة من الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، وهو تنافس تجاري له ما يبرره حيث كانت بريطانيا تأمل السيطرة على التجارة العالمية وتنمية نشاطاتها الاقتصادية بينما سعت فرنسا بواسطة تجارتها تحقيق أغراض سياسية خاصة في عهد الثورة الفرنسية.[3]

ساهمت السياسات السلبية السالفة في تراجع المنظومة التجارية الجزائرية وانهيارها مما دفع بالداي الى اتخاذ مجموعة من الإجرآت كان الهدف منها جلب رؤوس الأموال للخزينة الجزائرية وتكديسها واستغلالها في حفظ الأمن والسلم وإقامة توازن في النظام المالي الجزائري تمهيدا للتحولات المستقبلية ، ولأجل هذا عمل الداي بإيعاز أوامر صارمة لصاحب الخزينة والمسؤول عنها تفيد بأن يتقيد ويتبع سياسة مالية خاصة تهدف إلى جمع الأموال من مصادرها المختلفة ،وقد آتت هذه السياسة الاقتصادية أكلها حيث تجمعت أموال طائلة في الخزينة الجزائرية من مداخيل الجهاد البحري والضرائب على القبائل وغنائم الحروب الخارجية. إلا أن المسؤولين ورجال دار المالية لم يعرفوا كيف يستثمرون هذه الأموال المكدسة سواء في التجارة الداخلية أو الخارجية

تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بالنظام المالي الجزائري لدور العنصر اليهودي في إيالة الجزائر خاصة مع مطلع القرن التاسع عشر للميلاد، وتمكنهم من التحكم في التجارة الداخلية والخارجية للإيالة الجزائرية بتسهيل من الدايات أنفسهم ،وكانت لهم تجربة رائدة في المبادلات التجارية مما أهلهم بأن يلعبوا دور الوساطة في المبادلات التجارية خاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي والفلاحي وكانت معرفتهم فوق العادة بقضايا العملة والتجارة .

ولهذه الأسباب نجح اليهود بأن يتحكموا في المبادلات الخارجية التجارية للإيالة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالحبوب والإنتاج الفلاحي ، وتسببوا في العديد من المشاكل للإيالة الجزائرية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ،ولعل مسألة احتلال الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي سنة 1830 لهم في ذلك جزء كبير من المسؤولية فيما عرف بمسألة الديون، ساهمت هاته التطورات والسياسة العقيمة في تسيير شؤون التجارة الخارجية للإيالة الجزائرية في زعزعة وانهيار غير مسبوق للاقتصاد الجزائري، وقد كشفت أحدى الوثائق التاريخية والتي هي عبارة عن رسالة من الداي عمر الى السلطان العثماني والتي عبر له فيها عن الحالة المأساوية للاقتصاد الجزائري وصعوبة دفع مرتبات جنود الانكشارية31

خاتمة

خضع الاقتصاد الجزائري في نهاية العهد العثماني للكثير من التقلبات والتطورات التي كان لها الأثر البالغ في زعزعته وضعفه ،والواقع أن الإيالة الجزائرية بحكم ظروف موقعها الاستراتيجي كقاعدة أولية في الصراعات والصدامات ضد دول وممالك أوروبا خلال العصور الحديثة المعروفة بالحروب الدائمة والمتواصلة لم تكن لها سياسة اقتصادية شاملة ،و لم يحظ النظام الاقتصادي في الجزائر بمثل ما حظي به النظام الحربي ،فجل اهتمام الدايات كان منصبا على خدمة وتطوير الأسطول البحري الحربي لما له من أهمية في دوام السلطة والدولة ،والواقع أن النظام الحربي كان يساهم في إنعاش النظام المالي بما يحققه من أرباح بواسطة ما تدره عمليات الجهاد البحري من غنائم وأسرى وإتاوات سنوية وجزية وما تدره المعاهدات الدولية

الا أن النظام المالي والاقتصادي ضعف بضعف الأسطول البحري خاصة بعد سنة 1816م،كما كان لليهود في نهاية العهد العثماني جزء كبير من المسؤولية في ضياع وفشل التجارة الجزائرية بشقيها الداخلية والخارجية ،و يجب التنويه بأن بعض دايات الإيالة الجزائرية ساهموا بشكل فعال سواء بطريقة مباشرة أو عن غير قصد في الحالة المتردية للواقع الاقتصادي الجزائري خاصة أثناء نهاية العهد العثماني وبالضبط خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر للميلاد من خلال تلك الأخطاء الجسيمة التي ارتكبوها في حق الشأن العام الجزائري و لم تكن لهم سياسة واضحة إصلاحية تهتم بمحاولة النهوض بمقومات الاقتصاد الجزائري ،وبالرغم من بعض المحاولات البائسة الا أنها جاءت في وقت متأخر لم تسمح فيه الظروف المحلية ولا الدولية بإنعاش الاقتصاد الجزائري

قائمة المراجع:

1- : محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979م.
2- حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص127.
3- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

4- محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

5- ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج2، ط2، الدار التونسية والشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، د.ت.

6- أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا 1766-1791م، سيرته، حروبه، آثاره، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

7- Ventur (de Paradis), Tunis et Alger au XVIII siècles, Paris, Sindbad, pp. 193-196.

8- عبد الرحمن ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001، ص 480.

9- محمد دادة: "الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية"، مجلة عصور الجديدة، ع7-8، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص150.

10- .

Shaw (Thomas), Voyage dans la régence D'Alger, Traduit de l'anglais par J.Mac Carty, TunBouslama, 1198.

11- مجموعة 1641، وثيقة رقم 117، 1796م.

12- لوسات فلتري: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830م)، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994، ص 33.

13- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص18.

14- وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م، ص144.

15- حنيفي هلايلي: "النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع26، الجزائر، 2008م

16- - قدور عبد المجيد: "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، مجلة العلوم الإنسانية، ع28، الجزائر، 2007، ص 273.

17- - ناصر الدين سعيدوني: "الخزينة الجزائرية 1800-1830"، المجلة التاريخية المغاربية، ع3، تونس، 1975م.

18- - عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1818-1871م، ط2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس، 1985، ص 142..